Future American International Cooperation Strategies and the Uses of Power to Dominate the Unipolar International System

Ahmed Samir Ahmed Al-Hyari
Center for Strategic Studies
University of jordan
alhearya98@gmail.com

Received : 02/09/2023 Accepted :05/03/2024

Abstract:

The study aims at providing an overview of America's future international cooperation strategies to promote unipolarity, as well as presenting the most important possible scenarios for the future of the international system. The study also aims to explain the future of employing American power in the international system. The study relied on systemic approach and future studies approach to achieve its goals. The study concluded that the current international system is considered unipolar, but it is not subject to the hegemony of a single country, but rather it is subject to the hegemony of an integrated system, which is the capitalist system expressed and led by the United States of America. The study also concluded that the multipolar system is the international political system that is likely to occur in the future. It will be either consensual or competitive, according to the interactions that may take place among the major powers.

It is likely that the actual foreign and national security policy of the United States in the 21st century will include a mix of strategies to protect its role in the international system. The rise of international powers outside the United States has yet to present an alternative to the Western liberal model, both politically and economically, and its impact on shaping the soft power of this model. This reality suggests a certain continuity in the influence of the United States in particular, and Western powers in general, on international political and economic institutions. The study recommends that the United States fulfill its international obligations to members of the international system, assume its global responsibilities, and restore confidence among its allies. If this does not occur, and the U.S. continues with its traditional political approach, it is likely that the structure of international alliances will shift after the COVID-19 crisis in favor of China.

Keywords: international cooperation strategies, future, power, unipolar international system, uses of American power.

إستراتيجيات التعاون الدولية المستقبلية الأمريكية واستخدامات القوة للهيمنة على النظام الدولي الأحادي القطبية

أحمد سمير أحمد الحياري
مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية
alhearya98@gmail.com

الاستلام : 2023/09/02 القبول : 2024/03/05

الملخص:

هدفت الدراسة لتقديم لمحة عن إستراتيجيات التعاون الدولية المستقبلية الأمريكية؛ لتعزيز الأحادية القطبية، وعرض لأهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي، وبيان مستقبل توظيف القوة الأمريكية في النظام الدولي، واعتمدت الدراسة على المنهج النظمي، ومنهج الدراسات المستقبلية في تحقيق أهدافها، وخلصت الدراسة إلى أنّ النظم الدولي الراهن يعدّ أحادي القطبية، ولكنّه لا يخضع لهيمنة دولة منفردة، بل يخضع لهيمنة منظومة متكملة، هي المنظومة الرأسمالية التي تعبر عنها وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وأنّ نظام التعددية القطبية هو النظام السياسي الدولي المرجح حدوثه مستقبلًا، وسيكون إما توافقيًّا أو تنافسيًّا، وفقًا للتفاعلات التي يمكن أن تتم فيما بين القوى الكبرى، ومن المرجح أن تتضمّن السياسة الأمنية الخارجية والوطنية الفعلية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، مزيجًا من الإستراتيجيات لحماية دورها في النظام الدولي، وأنّ صعود القوى الدولية من دون الولايات المتحدة، لا يقدّم بديلًا حتى الآن للأنموذج الليبرالي الغربي بشقيه السياسي والاقتصادي، وانعكاساتها على بلورة القوة الناعمة لهذا الأنموذج، وهذه الحقيقة تدعو إلى توقع استمرارية معينة في تأثير الولايات المتحدة خصوصًا، والقوى الغربية عمومًا على المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، وأوصت الدراسة أن تقوم الولايات المتحدة بواجباتها الدولية تجاه أعضاء النظام الدولي، وأن تتحمل المسؤولية الدولية، وتعيد الثقة إلى حلفائها مرة أخرى، وفي حالة عدم حدوث ذلك واستمرارها في منهجها السياسي التقليدي، فمن المحتمل أن يتغير هيكل التحالفات الدولية، بعد أزمة كورونا لصالح الصين.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجيات التعاون الدولية، المستقبلية، القوة، النظام الدولي الأحادي القطبية، استخدامات القوة الأمريكية.

المقدمة:

اعتمدت الإدارات الأمريكية على ما يسمى بشرعية الأمر الواقع، بفرض تسويات ومفاوضات قسرية، سعت من خلالها إلى التفرد بتوجيه النظام العالمي تبعًا لمصالحها، وتعزيز نفوذها العالمي، وفرض توجهاتها تجاه النزاعات العرقية والطائفية والجيوسياسية التي امتدت من منطقة البلقان، إلى آسيا الوسطى، إلى الشرق الأوسط فإفريقيا، في مرحلة شهد الاتحاد السوفييتي تفككًا وأزمات داخلية، وفي الفترة نفسها سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أكبر قدر من الانتشار العالمي، ومن النجاحات والانتصارات السياسية والعسكرية والثقافية، واستغلال التحولات الدولية لتزيد من حضورها وصعودها الدولي، كدولة وحيدة تتمتع بكلّ مواصفات الدولة العظمى ومقوماتها (Abdel Khaleq, 1996, p. 42). هذا التفرد في الهيمنة الأحادية على العالم استمر لقرابة عقدين من الزمن، ويؤكد كثيرٌ من المُحللين، مثل: بريجنسكي، وجوزيف ناي، استمرارية الهيمنة لعقود أخرى في المستقبل، رغم المنافسة الاقتصادية من الأقطاب الأخرى في العالم، كاليابان والاتحاد الأوروبي والصين، ونتيجة للتطورات في العلاقات الدولية وبروز قوى دولية؛ بدأ العالم يتجه نحو عالم متعدّد الأقطاب، وربما عالم اللاقطبية، والعالم سينفتح على تعددية قطبية واسعة دون الحاجة إلى امتلاك السلاح النووي، فالقوة تغيرت في معناها، وصارت تركز على الاقتصاد، والتكنولوجيا، والمعرفة، أكثر ممّا تركز على القوة العسكرية، كما أنّ الدول أضعفت في عالم ينفتح على مؤسسات العولمة والعالمية، كصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، واحتمالات التوسع بعضوية مجلس الأمن، ليكون أقرب إلى الحكومة العالمية، والمحكمة الجنائية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، ولن تتملك الولايات المتحدة فيه عوامل قوة قادرة على إحداث حسم عالمي، وإنّما يمكنها التأثير والمشاركة في إدارة الأحداث العالمية، والانتصار في حروب وصراعات إقليمية محدودة، ويمكن فيه أيضًا كبح الولايات المتحدة عبر تحالفات دولية –إقليمية، عندما تصل الولايات المتحدة إلى مرحلة العجز عن إدارة الأحداث أو التعامل معه، وعليه جاءت الدراسة الحالية لتبحث في إستراتيجيات التعاون الدولية المستقبلية الأمريكية؛ لتعزيز الأحادية القطبية، وعرض أهم

السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي، وواقع مستقبل التوجهات الأميركية لاستخدام القوة في النظام الدولي.

مشكلة الدراسة:

شهد هيكل النظام السياسي الدولي تحولات عديدة مع مطلع الألفية الجديدة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001م) في الولايات المتحدة، وأصبح يتجه نحو التعددية القطبية، وإن اختلفت الآراء حول ملامح هذه التعددية، ولا شك أنّه في ظلّ النظام الأحادي القطبية، قد زادت فيه الأزمات الدولية من حيث النوع، والكمّ، ومستوى التعقيد، وتغيرت أساليب إدارة الأزمات الدولية في ضوء هيمنة الولايات المتحدة على العالم وعلى المنظمات الدولية، وكشفت أزمة جائحة كورونا عن ضعف فاعلية إدارة الأزمة على المستوى الدولي، ثمّ إنّ الصراع الدولي في أوكرانيا أظهر حِدّة الصراع بين القوى المهيمنة، التي ترغب في إنهاء الهيمنة الأحادية الأمريكية، والتحول نحو نظام عدم القطبية، لذا تشير التقديرات بأنّ هذه الأزمة، تشكل مفترقًا في توازن القوى الدولي القائم، فضلًا عن أن اندلاع صراع مفتوح، قد يكون بمنزلة حرب عالمية ثالثة تضع العالم أمام تحديات عالمية، لا سيّما في ظلّ معادلة الحشود العسكرية المتبادلة بين أمريكا وروسيا من جهة، والصين وأمريكا من جهة أخرى، والذي يُعيد إلى الذاكرة أجواء الحرب الباردة.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1.ما أهم إستراتيجيات التعاون الدولية المستقبلية الأمريكية لتعزيز النظام الدولي الأحادي القطبية؟

2.ما أهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي؟

3.ما مستقبل توظيف القوة الأمريكية في النظام الدولي؟

أهمية الدراسة:

تعدّ دراسة النظام الدولي من الموضوعات الأساسية في دراسة العلاقات الدولية، لكونه يستطيع أن يقدم تصورًا لهذه العلاقات في مضمونها الكلي، فضلًا عن أنّه يساعد في تفسير سلوك الوحدات المكونة لهذا النظام؛ ذلك لأنّ العلاقة بين النظام ومكوناته علاقة تأثير متبادل، وفقًا لاقتراب النظام من نظرية "النظم الدولية"، كما تكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنّها تهدف إلى تقديم دراسة علمية يستفيد منها الباحثون والمهتمون والدارسون، إضافة إلى المكتبات، في مجال العلاقات الدولية والنظام الدولي، والدراسات المستقبلية، كما يمكن أن يستفيد منها السياسيون عند قيامهم في تحليل المسارات المستقبلية للنسق الدولي الأحادي القطبية، وتبرز الأهمية العملية لهذه للدراسة في سعيها لتوفير معلومات وبيانات لمتخذي القرار، ومراكز الأبحاث في الوطن العربي، حول النظام الدولي أحادي القطبية، والتحولات التي يمكن أن تحدث في النظام الدولي لفهم وتحليل مستقبل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، والقوة الدولية لوضع إستراتيجية ملائمة للتعامل معها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقديم لمحة عن إستراتيجيات التعاون الدولية المستقبلية الأمريكية؛ لتعزيز الأحادية القطبية، وعرض لأهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي، وبيان مستقبل توظيف القوة الأمريكية في النظام الدولي.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الآتية: توجد علاقة ارتباطية طردية بين إستراتيجيات التعاون الدولية المستقبلية الأمريكية؛ لتعزيز الأحادية القطبية، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي، والتي تؤثر على مستقبل التوجهات الأميركية لاستخدام القوة في النظام الدولي.

حدود الدراسة:

1- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على القوى الفاعلة في النظام الدولي، وهي: (أمريكا، والصين، وروسيا).

2- **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية (1990–2022)، حيث شهد عام (1990) انهيار نظام القطبية الثنائية، والذي كان متمثلًا في (الاتحاد السوفيتي وأمريكا)، وبداية النظام أحادي القطبية الذي تمثله الولايات المتحدة، فيما شهد العام (2022) الحرب الروسية الأوكرانية، التي قد تشكل بداية التحول في النظام الدولي.

مصطلحات الدراسة:

- **النظام الدولي:** يوصف بكيان ذي طبيعة قابلة للتغيير المستمر، وأنّه إذا كان يبدو في حالة من النمو أو التطور في مرحلة ما، فقد يظهر أنّه على وشك التقوض والانهيار في مرحلة أخرى، وبين هذين البديلين المتطرفين من القابلية للتطور إلى فقدان المقدرة على الاستمرار، يحاول النظام أن يحتفظ بأدائه الطبيعي بشكل أو بآخر، لكن في كل الأحوال يظلّ هناك تغيير (Doughenty, 1976,p. 598)، وتعرف إجرائيًّا بأنّه النظام الأحادي القطبية التي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل على تكريس كافة أشكال القوى لحمايته، وعدم ظهور قوة دولية منافسة.
- **القطبية الأحادية:** هي بنية تتضمن فاعلًا واحدًا مسيطرًا، وتتميز بقدر كبير من تركز الموارد؛ نظرًا لصفتها الأساسية، وهي وجود دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول تسود البنيان الدولي بأسرهن، ومن أمثلة هذا البنيان، ذلك الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، حيث استطاعت الولايات المتحدة

السيطرة على النظام الدولي (Selim, 1998)، كما يرى ستيفن بروكس(*) ووليام وولفورث(*) أنّ النظام الدولي يكون أحادي القطبية إذا اشتمل على قوة تضعها إمكاناتها وقدراتها في فئة قائمة بذاتها، مقارنة بالدول الأخرى، كما يركز نونو مونتيرو على أربع خصائص لنظام أحادي القطبية، أولًا أنّه نظام قائم بين الدول، وثانيًا أنّه نظام فوضوي، وثالثًا أنّه يعتمد على قوة عظمى واحدة (Zakaria, 2022). وتعرف إجرائيًا بأنّها أحد أشكال النظام الدولي، الذي تهيمن عليه قوة قطبية واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية.

- **الإستراتيجية:** تعبير الإستراتيجية (strategy) مشتق أصلًا من الكلمة اليونانية (strato)، بمعنى جيش أو حشد. ومن مشتقاتها أيضًا (stratagem) والتي تعني الخدعة الحربية في مواجهة العدو، ويعرف غالوا الإستراتيجية بأنّها: "فن المزج بين الفكرة السياسية والوسائل المتاحة لإرغام الخصم –أو الخصوم– على القبول بالغاية أو الغايات المتوخاة" (Gallois, 1968, p. 6)، وتعرف إجرائيًا – في الدراسة الحاليّة– بأنّها مجموعة الخطط والبرامج والسياسات الأمريكية الموجهة لحماية النظام الدولي أحادي القطبية.
- **التعاون الدولي:** هو الجهود المشتركة التي تبذلها الدول، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الحكومية من مختلف الدول؛ لتحقيق أهداف مشتركة ومصالح متبادلة، وذلك من خلال تبادل المعرفة، والخبرات، والتقنيات، والموارد المادية والبشرية والمالية، ويمكن أن يتمّ التعاون عن طريق تكوين شراكات واتفاقيات ومبادرات بين الدول والمؤسسات الحكومية فيها (Walker, 1987)، ويشير (Walker) في دراسته إلى التعاون بين الولايات المتحدة وحلفائها في دول الاتحاد الأوروبي، خاصّة بريطانيا، بالإضافة إلى حلفائها في الهند واليابان وكوريا الشمالية؛ لحماية النظام الدولي الذي تهيمن عليه القطبية الأحادية (Walker, 1987).
- **القوة الأمريكية:** تعرف القوة بأنّها "الإمكانية أو القدرة التي يمكن أن تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها القومية في الصراع الدولي، إذن فالقوة هي الطاقة العامة للدولة، لكي تسيطر وتتحكم في تصرفات الآخرين" (Rabie & Muqallad, 1993,p.174). وتشير مصادر القوة السياسية والعسكرية التي تمتلكها أمريكيا وهي: (القوة الصلبة البحتة)، أي استخدام القوات المسلحة بصورة مباشرة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية، و(القوة الناعمة) التي تشكل كتلة متكاملة من أدوات ثقافية ودبلوماسية واقتصادية، بالإضافة إلى التعاون العلمي والتكنولوجي والصحي.

أولًا: الإطار النظري: في إطار سعي الدراسة لتحقيق أهدافها ستوظف النظريات الآتية:

النظرية العقلانية وتشكل النظام الدولي: تُفسر النظرية العقلانية تشكيل النظام الدّولي، وظهور عناصره ونجاحها نتيجة لجهود التنسيق، وآليات النظام لتحقيق مصالح الدول المشتركة، وأهدافٍ قد لا يكون من المرجح لهذه الدول تحقيقها بكفاية، في ظلّ غياب آلية لوضع نظام دولي توافقي، وفي المنتظم الدولي المترابط تتداخل مصالح الدول بشكل طبيعي، حيث يتمخض عن المُقدرات المتشابكة والمشتركة الحاجة إلى آليات لوضع النظام الدولي، لكن نظرًا لوجود بعض العقبات، مثل: (انعدام الثقة والتخوف من المكتسبات النسبية)، فإنّها يمكن أن تعرقل قدرة الدول على تحقيق مصالحها المشتركة، فالدول تعمل على وضع قواعد ومعايير وأعراف لتسهيل التعاون (Stephen & Simmons, 1987,p. 493). وتعكس العديد من مكونات النظام الدولي، بعد الحرب العالمية الثانية، تأثيرات النهج العقلاني، فعلى سبيل المثال – من أجل مكافحة القرصنة– قامت الدول، ذات المصالح المشتركة في التجارة، ببناء أساس قانوني دولي، ومؤسسات قائمة على التنسيق بينها، كما مارست مؤسسات دولية عديدة والتي تعكس المصالح المشتركة، سلطة مستقلة كبيرة في مجال اختصاصها، ومن الأمثلة على ذلك؛ المنظمة الدولية للطيران المدني والبنك الدولي (Roach, 2010,p.401).

إن آليات وضع النظام الدولي، طبقًا للنظريات العقلانية، هي التي تحفز على التعاون في المقام الأول، ومن خلال الآتي (Lisa & Simmons, 1998,p. 55):

– تحديد نقاط التنسيق التي يمكن أن يحدث من خلالها التعاون بين الفواعل في النظام الدولي.

– بناء القدرات المادية لمعالجة المشكلات الدولية مثل قوات حفظ السلام.

نَخْلُص مِمّا سبق إلى أنّ متغيرات البيئة الدولية كثيرة جدًّا، ومنها ما هو اقتصادي، وسياسي، وعسكري، وإستراتيجي، وتكنولوجي، ومنها كذلك ما هو مذهبي، وسيكولوجي، وعلمي، وثقافي، وتنظيمي، وحضاري، على أنّ الأهم من هذا هو كيفية قياس التأثير النسبي لكل واحد من هذه المتغيرات البيئية، والتعرف إلى الطريقة التي تتفاعل بها كلّ هذه المتغيرات مع بعضها بعضًا، ثمّ كيف يمكن رصد التأثيرات المتبادلة بين متغيرات البيئة الخارجية، وبين سلوك النظام الدولي العام ومكوناته الفرعية، ليتبين ما إذا كان هذا التأثير يميل في محصلته النهائية، لأن يكون إيجابيًّا أو سلبيًّا، ومع التوازن أو ضدّه، إضافة إلى ذلك، بعض المتغيرات البيئية قد تكون قابلة للقياس والتحليل الكمي، في حين أخرى ذات طبيعة كيفية بالأساس، يتعذر تحليلها بهذا الأسلوب، ومنها صراعات الأفكار المذهبية، والتأثيرات الثقافية والحضارية والأخلاقية، والمؤثرات السيكولوجية على المستوى الإنساني العام، كتزايد التوقعات، وسيطرة مشاعر التوتر أو الإحباط أو التشاؤم من بعض الأخطار العامة

(*) ستيفن بروكس: سياسي أمريكي، ولد في عام (1973). نشط حزبيًّا في الحزب الديمقراطي، وانتخب عضو المجلس النيابي لولاية نيفادا.

(*) وليام وولفورث: أستاذ بجامعة دارتموث، مؤلّف: "التوازن المراوغ" – جيل كاستنر: كاتبة لها العديد من المؤلفات، منها: "حلم دب"، و"في نوفمبر".

–حقيقية كانت أو متخيلة– كأخطار الحرب، أو الجوع، أو الفقر، وهذا النوع من التحليل قد يناسب النظم المستقرة، وغير المعقدة، والمحدودة الأطراف والأنشطة والعمليات في علاقتها ببيئتها الخارجية، أمّا بالنسبة للنظم المعقدة، وغير المستقرة، فإن الأمر بالنسبة لها يختلف جذريًّا.

ثانيًا: الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات التي لها صلة بموضوع البحث، حيث تناولها باحثون عرب وأجانب، وتاليًا نستعرض الدراسات العربية أولًا ليتبعها، بعد ذلك، الدراسات الأجنبية.

أولًا: الدراسات العربية:

1. **دراسة (Saleem, 2023) بعنوان: دراسة نقدية لنظرية القوة في العلاقات الدولية،** هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي لنظرية القوة في حقل العلاقات الدولية؛ من خلال تناول الافتراضات السياسية والمقولات الأساسية الخاصة بها، بالإضافة إلى تقييم النظرية فكريًّا وعمليًّا، من حيث مدى ترابط مقولاتها الأساسية وملاءمتها لفهم العلاقات الدولية وتحليلها. واعتمدت نظرية القوة على منهجين أساسيين في صياغة فرضياتها ومقولاتها السياسية، المنهج الأول وهو منهج التاريخ السياسي، والمنهج الثاني هو منهج الفكر السياسي، حيث اعتمد أنصار نظرية القوة على الفكر السياسي، لعدد من الفلاسفة لاشتقاق الافتراضات ولإثبات صحة النظرية. وبيّنت الدراسة أنّه رغم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية القوة، سواء من خارج إطار المنظور الواقعي التي انبثقت عنه النظرية، أو من رحم المنظور الواقعي نفسه، فإنّها لا تزال تتمتع بقدرة على التماسك والتجديد وإعادة إنتاج ذاتها، وأوصت الدراسة بإعادة تسليط الضوء على نظرية القوة، كمدخل لفهم العلاقات الدولية المعاصرة وتحليلها.
2. **دراسة (Abdel-Wahab, 2022) بعنوان: مستقبل استقرار النظام الدولي بالهيمنة في ضوء قانون القوة وصعود المنافسة،** هدفت الدراسة إلى تحليل مستقبل استقرار النظام الدولي في ضوء الهيمنة الأمريكية، وتنامي المنافسة الدولية، وبيّنت الدراسة كيف كرّست أمريكا هيمنتها على الصعيد العسكري، وفي علاقاتها الاقتصادية والتجارية، حيث تنصّلت من قواعد القانون الدولي، وفعلت إجراءات تتعارض معها، تحت مبرر الحفاظ على الوضع القائم الذي ينسجم مع مصالحها، والحفاظ على مركز الهيمنة كسبيل لفرض الاستقرار بحسب زعمها، وفي خضمّ تصاعد المنافسة الدولية، يصبح مستقبل استقرار النظام الدولي محلّ تساؤل وجيه، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لفهم الموضوع، حيث حُلّلت محددات التفوق الأمريكي وحيثياته وخلفيته التاريخية، ثمّ بيان انحراف مقاصد الاستقرار الذي تطمح له الولايات المتحدة من خلال هيمنتها، وخرجت الدراسة بسيناريوهين: إمّا أنّ الوضع سيؤول لعودة القطبية الثنائية؛ لفرض التوازن في إطار التنافس التشاركي، أو احتدام صراع الإرادات، وتهديد الأمن والسلم الدوليين، كما توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد أنّ العالم قد يشهد بوادر انبثاق نظام عالمي جديد، إذ قد تتجاوز الصين الولايات المتحدة اقتصاديًّا في السنوات المقبلة، مع بقاء الثانية القوة العسكرية الأكبر لسنوات أخرى أطول، وتوصي الدراسة بأنّ على أمريكا الاقتناع بأنّ لحظة أحادية القطب بدأت في الانقضاء، ولن تعود مجددًا، خاصة وأنّ الطموحات الصينية واسعة النطاق.
3. **دراسة (Al-Jalali, 2021) بعنوان: تحديات الهيمنة الأمريكية في ظلّ المتغيرات الدولية الجديدة،** هدفت الدراسة إلى توضيح معالم النظام الدولي الحالي، التي تمثلت بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال مقارنته بأنماط الأنظمة الدولية الماضية؛ كي يتسنى التحليل والتنبؤ بما سيؤول إليه النظام الدولي في المستقبل. وقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، والمنهج التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أنّ التحولات في القوة الاقتصادية والعسكرية وما يصاحبها من نفوذ سياسي على الساحة الدولية، بما وصفه الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما بـ "الواقع العالمي الجديد"، أصبح يهدد قواعد النظام الدولي وأسسه، الذي تشكّل بعد نهاية الحرب الباردة، وتوصي الدراسة بأن لا بدّ للولايات المتحدة الأمريكية من إعادة تشكيل السياسة الخارجية وفق التحولات العالمية الجديدة، ومنح الدول الصاعدة المكانة التي ترغب بها في النظام السياسي الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
4. **دراسة (Khairallah, 2019) ، بعنوان: أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي،** هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم القوة وعناصرها وخصائصها وتوزيعها في هيكل النظام الدولي، وتحديد القوى الفاعلة في هيكل النظام الدولي، وخصائص كلّ منها، وتم تطبيق قاعدة التكامل المنهجي فيما بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي؛ وذلك للحصول على المعرفة التي تعتمد على الحسّ والعقل، وتمّت الاستفادة من مزايا كلّ من المنهج التاريخي، كونه بديلًا للمنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية، ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى السمة الرئيسة التي حكمت تطور بنية النظام الدولي وتفاعلاته على مدى الأعوام الخمسين الماضية، هي التغير المتواصل في خرائط توزيع القوة، والتي وصفها برتران بادي بظاهرة "تشرذم القوة"، وأنّ النظام الدولي أصبح يوصف بالفوضوي، أو يوصف بنظام بلا أقطاب وغير منظم، يعاني اضطرابًا في هيكله، وارتباكًا في أدائه، وأنّ النظام الدولي الحالي في مرحلة انتقالية قد تصبح مستقبلًا نظامًا متعدد الأقطاب، وتوصي الدراسة بتكثيف جهود الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة الأمن العالمي، واستمرارها في الصدارة على المستوى الاقتصادي، والإنفاق العسكري، وتأدية

أدوار مركزية في مكافحة الإرهاب، والتدخل في بؤر الصراعات الأهلية.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية: هي دراسات عديدة منها:

1. **دراسة (Gabriel, 2018): بعنوان: (Crisis Management in Foreign Affairs, Gearing Crisis Situations in Greek):** هدفت الدراسة التعرف إلى دور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية، والإجراءات الرئيسة في إدارة الأزمات، كذلك تناولت ديناميكيات الأمن وسياسته على المستوى العالمي، وقد استخدمت الدراسة منهج الدور؛ لبيان دور مجلس الأمن الدولي في إدارة الأزمات، وخلصت الدراسة إلى أنّ القوى الدافعة للسلام والصراع، يتم بها صياغة الأمن الدولي وتصرفه، والتي تمثل لحظات من الضغط المعرفي والمؤسسي والسياسي على الأنظمة الأمنية، وتوصي الدراسة بالعمل على إعادة صياغة ميثاق الأمم المتحدة، لمنح صلاحيات أوسع لمجلس الأمن للتدخل في حلّ الأزمات الدولية .
2. **دراسة (Barouh, 2015): بعنوان: (International Relations and Crisis Management International Relations):** هدفت الدراسة لفهم إدارة الأزمات في العلاقات الدولية، واعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي لوصف ظاهرة الأزمة وتحليلها في إطار العلاقات الدولية. وقد أكدت الدراسة على تجارب وممارسات إدارة الأزمات الدولية من قبل القوى العظمى الأربع: (أمريكا، الاتحاد الأوروبي، الصين، روسيا)، قبل الحرب الباردة وبعدها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أوجه للتشابه والاختلاف بين كلّ قوى إدارة الأزمات خلال الحرب الباردة، وأنّ إدارة الأزمات في ظروف محددة قائمة على أساس المنافسة والتعاون، تسهم في حلّ هذه الأزمات، وتوصي الدراسة بضرورة إيجاد آليات دولية تسهم في حلّ الأزمات الدولية، دون تدخل من القوى الفاعلية في النظام الدولي، والدول التي تمتلك حقّ النقض في مجلس الأمن الدولي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تم عرضها، بكونها من الدراسات الحديثة التي تحاول تحليل واقع النظام السياسي الدولي الأحادي القطبية ومستقبله، وتحليل إستراتيجيات التعاون الدولية المستقبلية الأمريكية، واستخدامات القوة للهيمنة على النظام الدولي الأحادي القطبية، حيث إنّ الدراسات السابقة التي تمّ عرضها، لم تتناول موضوع الدراسة الحالية. وفيما يأتي عرض لأهم ما يميز الدراسة من حيث المدة الزمنية، والمنهج، والأهداف، وذلك وفقًا للآتي:

1. **من حيث المدة الزمنية:** تتناول الدراسة الحالية الفترة الممتدّة بين عامي (1990–2022)، بينما ركزت دراسة (Zakaria, 2022) على الفترة الممتدّة بين عامي (2020–2022)، في حين تناولت دراسة (Gabriel, 2018) التي لم تحدد مدة زمنية كونها تناولت إدارة الأزمات الدولية، ودراسة (Barouh,2015) التي عرضت الأزمات قبل عامة (2015)، لذا تتميز الدراسة الحالية بكونها تغطي فترة زمنية لم تغطها الدراسات السابقة.
2. **من حيث المناهج المستخدمة:** اعتمدت معظم الدراسات السابقة التي تم عرضها على المنهج الوصفي التحليلي، فيما اعتمدت الدراسة الحالية كلًّا من المنهج النظمي، ومنهج الدراسات المستقبلية.
3. **من حيث الأهداف:** هدفت دراسة (Gabriel, 2018) التعرف إلى دور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية، والإجراءات الرئيسة في إدارة الأزمات، في حين هدفت دراسة (Barouh, 2015) لفهم إدارة الأزمات في العلاقات الدولية، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم لمحة عن إستراتيجيات التعاون الدولية المستقبلية الأمريكية؛ لتعزيز الأحادية القطبية، وعرض لأهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج الآتية:

المنهج النظمي:

يستند هذا المنهج على مجموعة مترابطة من المتغيرات التي تدور حول ظاهرة معينة، فالنظام السياسي يمثّل مجموعة التفاعلات التي تحدث في أيّ مجتمع، والتي يتم من خلالها عملية التخصيص السلطوي للقيم أو صنع السياسة العامة (Al-Baldawi & 2008,p. 65)، ومن أبرز روادها كابلان، ويصف دوجرتي النظام السياسي العالمي أنّه يحوي في داخله صور التفاعل الدولي كلها أيًّا كانت أطرافه ومصادره. كما أنّه يتكون من أربعة أنواع في الأقل من النظم الدولية الفرعية تتمثل بـ (النظم الدولية الوظيفية، والنظم الدولية الإقليمية، والنظم القومية والمنظمات الدولية)، وتمّ استخدام المنهج في تحليل إستراتيجيات التعاون الأمريكية لتعزيز قوة النظام الدولي الأحادية القطبية، والتنبؤ بالسيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي الأحادي القطبية.

منهج الدراسات المستقبلية:

عرفت الدراسات المستقبلية قفزة نوعية إثر تأسيس بيرغر لمركزه، بفضل ما قام به العالم الفرنسي بيرتراند دو جوفنيل بمساهمة مؤسسة فورد الأمريكية، واستطاع إعداد مشروع المستقبلات الممكنة، الذي يقرّ فيه أنّ المستقبل ليس قَدَرا، بل مجال لممارسة الحرية من خلال التدخل الواعي في بنية الواقع القائم باتجاه "المفضل"، وتعرف الجمعية الدولية للمستقبلات الدراسات المستقبلية بأنّها: "أوسع من حدود العلم، وتتعامل

مع مجموعة من المستقبلات في فترات زمنية تتراوح بين خمس سنوات إلى خمسين عامًا". ويبرز هذا التعريف أنّ حقل الدراسات المستقبلية هو حقل عابر للتخصصات، يساير الظاهرة الاجتماعية في تنقلاتها مكانًا، وتعاقباتها زمانًا، إذ إنّه أشمل وأوسع من العلم في حدّ ذاته، ويعرف إدوارد كورنيش الدراسات المستقبلية بأنّها: "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة، ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره" (Bertrand, 1967,p. 5)، وكان للعالم الأمريكي هيرمان كان (Herman Kahn)، الدور الريادي في تطوير تقنية السيناريو التي تقوم على فكرة محددة هي : (إذا –فإن)، (If-Then) وتعدّ أكثر التقنيات رواجًا، كما برزت جهود علماء أوروبيين، مثل: الهولندي فرد بولاك الذي أصدر كتابًا هو (The Image of the Future)وذلك عام (1961)، ثمّ كتابه المُهم (Prognostics) عام (1971)، الذي ترك أثرًا إيجابيًّا على الحكومة الهولندية، تمثّلَ في تأسيس وحدة الدراسات المستقبلية عام (1974)، وتقوم أسس الدراسة المستقبلية في النماذج العالمية على (Abdel-Hay, 1992,p. 127):

–تحديد المتغيرات التي تؤدي إلى انهيار النظام الدولي أو بقائه في حالة توازن، ولعلّ أهم الأفكار التي برزت في هذا الجانب هي أفكار العالم المعروف بروغوجين (Progogine)، عن فلسفة عدم الاستقرار (Philosophy of Instability)، والتي كان لها أكبر الأثر على مفهوم النظام في الدراسات المستقبلية.

– تحديد ميكانيزمات التكيف المتوفرة للنظام الدولي، لمواجهة التغيرات المحتملة، مثل: دراسة مساحات الأراضي الزراعية لمواجهة الزيادة السكانية، أو العلاقة المستقبلية بين سباق التسلح والفقر.

– تحديد قدرة الوحدات الدولية القائمة على تعبئة مواردها لمواجهة التغيرات.

– تحديد المسوغات القانونية التي تبرر التدخل من القوى الخارجية؛ لضبط الخلل على المستوى الدولي.

وقد تمّ استخدام المنهج في عرض السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي، وبيان مستقبل توظيف القوة الأمريكية في هذا النظام.

وسيتم تناول موضوع الدراسة من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: إستراتيجيات التعاون الدولية المستقبلية لأمريكيا لتعزيز الأحادية القطبية.

المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي الأحادي القطبية.

المبحث الثالث: مستقبل توظيف القوة الأمريكية في النظام الدولي.

المبحث الأول: إستراتيجيات التعاون الدولية المستقبلية لأمريكا لتعزيز الأحادية القطبية:

يعرف النظام الدولي أحادي القطبية بأنّه: إحداث تغيير في مجموعة داخل بوتقة نظام، وصولًا إلى ما هو عليه اليوم، بحيث تتشكل الأحداث وتتطور المفاهيم وفقًا لما يريده ويجسّده مركز القرار الجديد، وهكذا فإنّ هذا النظام يرتكز أساسًا على أحادية الولايات المتحدة باتخاذ القرار، هادفة إلى إنهاء الفواعل الأخرى وإضعافها (Al-Saadoun, 2002)، ورغم ما أحاط بهذا النظام من شعارات عن العدالة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الشعوب، والديمقراطية، إلّا أنّه كثيرًا ما عبر عن إرادة فرض الهيمنة، وسياسات الأمر الواقع، وإضعاف الخصوم، وصولًا إلى تحقيق أهداف الدول المتحكمة ومصالحها، لذا فإنّ هذا النظام لم ينتج عنه إلا تفاقم الأزمات والمآسي الاجتماعية والفوضى السياسية (Al-Khalayla, 2001,p. 86).

وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية (القطب الواحد) المسيطر على تفاعلات النظام الدولي، وهي الدولة الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم في أيّ صراع، وقد استند أصحاب هذا الاتجاه، إلى العديد من المؤشرات التي تدعم الدور الأمريكي المنفرد في إدارة النظم الدولي، وتحديد ألوياته، حيث يصعب على الدول الأخرى أن تشكّل تحالفًا يمكن أن يعادل القوة العسكرية الأمريكية، وهذا التفوق العسكري دفع بعض المحللين لتسميته بالهيمنة الأمريكية، وقارنها بالهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر (Nye, 2016).

ولقد غيرت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، سياسة الرئيس الأمريكي السابق ترامب الخارجية "أمريكا أولاً"، ولكن الجدل حول النهج البديل للتعاون الدولي، قد بدأ داخل مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية، عبر أربعة نماذج، وهي: (Secretary-General's Address to the General Assembly, 2022):

– أنموذج ميثاق التعددية، الذي يركز على أنموذج الأمم المتحدة للعضوية العالمية.

– أنموذج النادي الذي يسعى إلى تعزيز التعاون بين الديمقراطيات الغربية كأساس للنظام العالمي.

حيث تتطلب الظروف الدولية من الولايات المتحدة، اعتماد آليات أكثر إستراتيجية تجاه التعاون الدولي، وترتكز النماذج على افتراضات محددة، وتقدم ادعاءات سببية ومعيارية للوصول إلى التوقعات الأمريكية؛ من أجل العمل الجماعي الفعال، ولكي يتمكن صانعو السياسات من تقييم مزاياهم النسبية في ظروف محددة، فهم بحاجة إلى فهم أفضل للأسس المفاهيمية والآثار العملية (Michael & Miranda,2022, p.43).

ويعطي نهج الميثاق للتعاون متعدد الأطراف مكان الصدارة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والتي تعكس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعلى الرغم من كلّ عيوبها، لا تزال الأمم المتحدة تتمتع بشرعية عالمية بحكم عضويتها العالمية، وميثاقها الملزم، وسلطات مجلس الأمن للتفويض باستخدام القوة في النزاعات العالمية، وكما أوضح نائب وزير الخارجية سابقاً "أنتوني بلينكين" في عام (2016)، بأنّه "لا يوجد

بديل للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة، والشرعية التي تجلبها، والمدى الذي تسمح به" (Stewart, 2021).

ويهدف نهج النادي العالمي للقوى الديمقراطية الغربية، إلى إحياء المجتمع الغربي لديمقراطيات السوق المتقدمة، وإعادة توطيده باعتباره جوهر النظام الدولي، وذلك انسجامًا مع مبادئ الأممية الليبرالية، وقد أثار أنموذج النادي اهتمامًا متجددًا بفضل التحديات الإستراتيجية التي فرضتها الصين الصاعدة، التي تبدو عازمة على تحدي الأعراف والقواعد الحالية لسلوك الدولة، وبسبب توجهات روسيا لقلب نظام ما بعد الحرب الباردة في أوروبا، وسوف تقوم القوى الدولية بموجب هذا المخطط بتخفيف المنافسة الأيديولوجية فيما بينها، والتسامح مع الاختلافات السياسية؛ من أجل إدارة الأزمات العالمية والإقليمية بشكل مشترك، والتعاون بشأن التهديدات المشتركة، مثل: تغير المناخ، والأوبئة، والانتشار النووي، والإرهاب (Christopher & Ethan, 2022).

وتتمثل قدرة الولايات المتحدة في تطوير معايير لتقرير متى يكون من المنطقي الميل أكثر في اتجاه واحد، بدلًا من آخر، والسعي إلى التكامل الشامل بين هذه الاتجاهات.

أولًا: ميثاق النظام العالمي بالتعاون مع الأمم المتحدة:

يتعامل مفهوم ميثاق النظام العالمي مع الأمم المتحدة، على أساس ميثاقها المُلزم وعضويتها العالمية، وعلى أنّها الأساس لتحقيق السلم والأمن الدوليين، والتعاون في مواجهة التحديات العالمية، وأنّ الوظيفة الأكثر أهمية لميثاق الأمم المتحدة هي وضع القواعد التي تحكم استخدام القوة، وهو أمر محظور في جميع الحالات باستثناء حالتين: عندما يتم إجراؤها دفاعًا عن النفس، أو عندما يأذن بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (Clark, 1989)، ويعتبر الأمم المتحدة ليست نظامًا خاصًا للأمن الجماعي، والذي يعدّ الهجوم على أيّ دولة تلقائيًا هجومًا على دول العالم، لذا يوازن الأنموذج بين المساواة، ومستوى القوة للدول، حيث تشارك جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تتخذ القرارات على أساس صوت واحد، ولكن السلطة النهائية في تحقيق السلام والأمن، ولا سيما إجراءات الإنفاذ، تناط بمجلس الأمن، الذي يهيمن على استخدام الأعضاء الدائمين لحق النقض "الفيتو"، والذي يُمكّن القوى الدولية من إصدار قرارات تنشئ التزامات قانونية لجميع الدول الأعضاء، وأنّ القوى الكبرى في العالم يجب أن تُؤدّي دورًا في حماية النظام العالمي (Preamble of the UN Charter,2022).

وبعد فوز الرئيس الأمريكي "بايدن"، على الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" في تشرين الثاني (2020)، أعادت الإدارة التأكيد على أهداف الميثاق، وتعهدت باستعادة دور الأمم المتحدة كحجر زاوية لسياسة الأمن الخارجي والقومي للولايات المتحدة، وألغى الرئيس الامريكي بايدن قرارات الرئيس ترامب بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية، واتفاقية باريس للمناخ (Verma & Gladstone, 2021).

ويعكس موقف إدارة الرئيس الأمريكي بايدن الإيجابي –بشكل عام– تجاه الأمم المتحدة، قناعات متأصلة في السياسة الأمريكية، تتمثل في الآتي:

1. **الأمم المتحدة الهيئة الرئيسة لاستقرار النظام الدولي:**

هي هيئة متعددة الأطراف، والقاعدة الأساسية للتعاون الدولي، بحكم عالميتها، ووضعها القانوني، وتفويضها متعدد الأبعاد، وسلطتها على استخدام القوة، وقد ظهرت عشرات المنظمات الإقليمية، ودون الإقليمية، والتحالفات، والتجمعات الصغيرة غير الرسمية، مثل: مجموعة السبعة (G7)، ومجموعة العشرين (G20)، للمساعدة في الحوكمة الدولية، ومع ذلك لا شيء يقترب من الأمم المتحدة والعديد من الوكالات التابعة لها، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز المالية، من حيث قدراتها الفنية وشرعيتها (Stewart, 2020).

2. **استفادت الولايات المتحدة من صلاحيات الأمم المتحدة:**

من حيث تشكيل القواعد العالمية، ومنع الخصوم الإستراتيجيين والمعارضين الأيديولوجيين من السيطرة على المنظمة، وعندما قامت الولايات المتحدة في كثير من الأحيان في عهد إدارة الرئيس ترامب بالخروج من المنظمات الدولية، فإنّها تقوض مصالحها طويلة الأجل، وبينما كانت الإدارة تنتقد "العولمة"، صعدت الصين من لعبتها المتعددة الأطراف، وحصلت على مناصب قيادية رئيسة في الأمم المتحدة، لذا سعت إدارة الرئيس الأمريكي بايدن إلى استعادة المبادرة، وحشد الدعم من دول العالم لهيئات الأمم المتحدة (Feltman, 2020).

3. **عضوية الأمم المتحدة تتفق مع السيادة الأمريكية:**

خلافًا لمزاعم القوميين الأمريكيين، لا تنتهك الأمم المتحدة الاستقلال الدستوري للولايات المتحدة أو السلطة السياسية؛ لأنّها لا تنطوي على التبعية لكيان فوق الوطني، فالأمم المتحدة هي ترتيب طوعي أفقي بين الحكومات ذات السيادة، وهي حقيقة عززتها الولايات المتحدة بحقّ النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، وهذا ما تتطلبه عضوية الأمم المتحدة، وهو أن تقبل كلّ دولة طواعية قيودًا متواضعة، وهذا بالطبع هو الهدف ذاته من التعاون متعدّد الأطراف، والهادف إلى إلزام جميع الأطراف الدولية بالقواعد والمسؤوليات الأساسية؛ حتى يتمكنوا من مواجهة التحديات العالمية المشتركة، بما يؤدي إلى دعم النظام الدولي (Funding the United Nations, 2022).

ففي حالة أوكرانيا، أعاقت روسيا عقوبات عالمية، وإجراءات إنفاذ أخرى بموجب الفصل السابع ضدّها، كما فشلت أجهزة الأمم المتحدة، كمنظمة الصحة العالمية في التعاون الدولي، مثل: الاستجابة العشوائية وغير المنسقة لـ (COVID-19) في الواقع، حيث يميل أداء المؤسسات المتعددة الأطراف إلى عكس تفضيلات أعضائها الرئيسين (Data from United Nations Peacekeeping, 2022).

لذا فإنّ إصلاح مجلس الأمن أمر حتمي، وسيتكيف تكوينه تلقائيًا مع تحولات القوة، فلم يؤكد الرئيس الأمريكي بايدن في خطابه الذي ألقاه في سبتمبر (2022)، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعم الولايات المتحدة لتوسيع المجلس، ليشمل أعضاء جددًا دائمين ومنتخبين، بل وأيّد للمرة الأولى مقاعد دائمة جديدة لإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وخلال الأسبوع الأول من الغزو الروسي، استخدمت إدارة بايدن مجلس الأمن لوضع روسيا، في موقف دفاعي، كما ساعدت الولايات المتحدة في صياغة قرارات في الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، التي تدين الغزو الروسي لأوكرانيا، فضلًا عن تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان. في حين أنّ هذه الخطوات الرمزية لم تعكس حجم تأثير عدوان روسيا على أوكرانيا، إلا أنّها ساهمت في عزلتها الدبلوماسية، وعملت العشرات من أجهزة الأمم المتحدة –من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى منظمة الأغذية والزراعة– على احتواء التداعيات العالمية للحرب الروسية ضدّ أوكرانيا (Patrick, 2018,p. 18-21).

لقد أصبح حشد الدعم العالمي لصالح أوكرانيا أكثر صعوبة مع تقدم الحرب، ويساعد الأداء غير المتكافئ للأمم المتحدة في تفسير سبب موازنة إستراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن، بين التزام الولايات المتحدة بالتعددية العالمية، مع نية موازية لتعزيز النظام العالمي وأمن الولايات المتحدة؛ من خلال التعاون بين الدول ذات المصالح المتقاربة.

ثانيًا: إقامة نادٍ دولي للقوى الليبرالية العالمية:

يفترض لتحقيق التعددية العالمية، أن تكون أكثر الأسس الواعدة للنظام والتعاون العالميين، ليست عالمية الأمم المتحدة، بل هي رابطة من ديمقراطيات السوق المتقدمة الملتزمة بنظام دولي مفتوح وليبرالي، وهي تفترض أنّ الديمقراطيات الراسخة تشكل "مجتمعًا أمنيًّا" مميزًا مكرسًا للمبادئ السياسية والاقتصادية المشتركة، أي دعم الحكم التمثيلي والخاضع للمساءلة، والأسواق المفتوحة، وسيادة القانون في الداخل والخارج، لذا يصبح الصراع المسلح أمرًا لا يمكن تصوره، وتشجع التزامات الهوية الجماعية البلدان على تحديد مصالحها الوطنية وتفضيلاتها السياسية بالمثل؛ بما يؤدي إلى تضييق نطاق النزاعات المحتملة، وزيادة احتمالية حلّ أيّ خلافات قد تنشأ من خلال المشاورات الدبلوماسية والتعديل المتبادل، ويقوم نهج النادي، الذي يرتكز على الأممية الليبرالية، على التعهد بتقديم كلٍّ من الغايات المادية، والأغراض التطلعية لأعضائه الديمقراطيين (Smith, 2022).

وقد كانت ذروة إقامة النادي العالمي خلال الحرب الباردة، عندما سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز التحالف بين القوى الأوروبية في التفكير، باعتباره جوهر إستراتيجيتها الكبرى لاحتواء الاتحاد السوفيتي، ولم يكن هذا هو الاتجاه الذي توقعته إدارة روزفلت خلال الحرب العالمية الثانية، وفي الواقع وضع المخططون الأمريكيون الأساس لهيكل جديد للسلم والأمن الدوليين على أساس الأمم المتحدة، تكمله هيئات جديدة متعددة الأطراف لإدارة الاقتصاد العالمي، بما في ذلك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (United Nations, 2020).

وبسبب مزيج من التنافس الجيوسياسي المتجدد بين الصين وروسيا ضد أمريكيا وأوروبا الغربية، وتراجع الديمقراطية في أجزاء أخرى كثيرة من العالم، وتآكل المعايير الديمقراطية داخل الولايات المتحدة نفسها، ولكن بالنسبة لمؤيدي نهج النادي تجاه النظام الدولي، فإنّ هذه الاتجاهات تبرر فقط مضاعفة الروابط التي تربط الديمقراطيات الراسخة، وأنّ توحيد المجتمع العالمي للديمقراطيات المتقدمة، هو السبيل الوحيد لإعادة بناء نظام دولي قائم على "سيادة القانون، بدلًا من قانون الغابة" (Kara & Stewart, 2022).

وتقدم رابطة الديمقراطيات للمجتمعات المفتوحة، أفضل فرصة للدفاع عن نفسها ضدّ الخصوم الاستبداديين والشموليين: (الصين، روسيا، إيران، كوريا الشمالية)، ولتعزيز قواعد السلوك الدولي المؤدية إلى عالم مفتوح، يفترض المُنظِّر السياسي في جامعة برنستون "جي جون إكنبيري"، أنّ مصير النظام الدولي الليبرالي، يعتمد على قدرة الديمقراطيات في الوقوف معًا أو منفصلة في مواجهة الأمن المشترك السياسي والاقتصادي (New York Times, 2022).

وكان قد تمّ إنشاء فريق عمل "النظام الديمقراطي العالمي" في عام (2018)، نشرت تلك الهيئة "إعلان مبادئ الحرية والازدهار والسلام، وتضمنت أركانها حقّ جميع الشعوب في الحرية، والعدالة، والديمقراطية، وتقرير المصير" (Grain Exports a Beacon of Hope, 2022)، واقترح اثنان من الباحثين في (آش جاين وماثيو كرونيغ)، إنشاء "ديمقراطيات رسمية عشرة"؛ من خلال توسيع مجموعة الدول السبع الحالية: (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، لتشمل أستراليا، وكوريا الجنوبية، والاتحاد الأوروبي: (الاتحاد الأوروبي، الذي يشارك بالفعل في مجموعة السبع، كلجنة توجيهية تهدف إلى تعزيز المواءمة الإستراتيجية، والعمل المنسق بين مجموعة من الديمقراطيات المؤثرة والمتشابهة في التفكير ؛ لتعزيز نظام ديمقراطي قائم على القواعد المتفق عليها، وأشار الباحثان إلى احتمال أن يفتح هذا النادي أبوابه أمام الديمقراطيات الكبرى الأخرى، التي "تتشابه في التفكير الإستراتيجي"، وتظهر "القدرة على التأثير العالمي، ويمكن أن يشمل المرشحون المحتملون حتى البلدان النامية، مثل: البرازيل، والهند، وجنوب إفريقيا" (Sidiropolous, 2022).

وقبل غزو روسيا لأوكرانيا بفترة طويلة، أشار الرئيس الأمريكي "بايدن" إلى تقاربه مع نهج النادي، وبعد شهرين فقط من توليه منصب الرئيس الأمريكي، أعلن أنّ المعركة بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية ستكون هي النضال الفاصل في القرن الحادي والعشرين، وكان العامل

الرئيس وراء هذا الموقف؛ هو القلق المتزايد في أمريكا بشأن الفشل الملحوظ للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة منذ عقود، لإقناع الصين بالتصرف بصفتها صاحب مصلحة في استقرار النظام الدولي، وفي عام (2021) أعلن رئيس الولايات المتحدة، ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، ما يسمى بميثاق الأطلسي الجديد، على غرار النسخة الأصلية التي أصدرها روزفلت وونستون تشرشل في آب (1941)، قبل وقت قصير من دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية (National Security Strategy, 2022)، ودافع الرئيس الأمريكي بايدن في أول خطاب له في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام (2021)، حين قال: "نحن نقف عند نقطة انعطاف في التاريخ، المستقبل سيكون لأولئك الذين يمنحون شعوبهم القدرة على التنفّس بحرية، وليس أولئك الذين يسعون لخنق شعبهم بيد من حديد". وقد بلغت هذه القناعة نفسها قمة الإدارة من أجل الديمقراطية في ديسمبر (2021)، والتي تهدف إلى حشد مرونة المجتمعات الحرة وتعزيزها، في مواجهة عدد كبير من التهديدات الداخلية والخارجية (Brumfiel, 2022).

عزز التحالف الروسي الصيني، انجذاب الرئيس الأمريكي بايدن إلى أنموذج النادي في أوائل شباط (2022)، وأعلن رئيس الوزراء الصيني شي جين بينغ، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عن شراكة ثنائية "بلا حدود" وإنشاء نادٍ خاص بهما، وكانت رؤيتهما العالمية على خلاف عميق مع فكرة الولايات المتحدة عن نظام دولي مفتوح وليبرالي مرتبط بالقواعد، وبعدها غزت روسيا أوكرانيا، وأكد الصراع اقتناع الرئيس الأمريكي "بايدن" أنّ العالم ينقسم إلى كتلتين، وصاغ الرئيس أوكرانيا كجزء من "معركة أكبر بين الديمقراطية والاستبداد، بين الحرية والقمع، بين نظام قائم على القواعد، ونظام تحكمه القوة الشخصية للرئيس بوتين" (Sidiropolous, 2022).

لقد حفز الغزو الروسي لأوكرانيا بالفعل مجتمع ديمقراطيات السوق المتقدمة، وأعاد تنشيط تحالف عبر الأطلسي، وقادت إدارة بايدن ردًّا غربيًا موحدًا على العدوان الروسي، حيث نسقت مواقف الديمقراطيات الأخرى، وحافظت على اتحاد أعضاء حلف الناتو الثلاثين في مقاومة المطالب الروسية، وتنظيم معاقبة العقوبات الاقتصادية، ودعم الانتشار الأمامي لقوات الحلفاء، وهندسة التوسيع الوشيك للتحالف لإضافة السويد وفنلندا (Brumfiel, 2022).

وتؤكد الحرب في أوكرانيا على ضرورة تعزيز جوهر الديمقراطية في العالم الحر، وأنّ مجموعة الـ (12) التي تضمّ ما يقرب من مليار شخص، وتمثل أكثر من (60%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والإنفاق العسكري، والتي من شأنها أن تعزز التنسيق المستمر للسياسات عبر مجموعة من المجالات الخارجية والأمنية والاقتصادية والعالمية، بدءًا من العدوان الروسي والصيني، ومكافحة تغير المناخ، والاستعداد للأوبئة، ووقف الانتشار النووي، ومواءمة مناهج التجارة والاستثمار، وإنشاء مجموعة الـ (12)، ومشكلة نهج النادي كونه يبالغ في تبسيط المشهد العالمي، ولا يتناسب مع مخاوف الدول النامية المُلحّة، بما في ذلك العدد الكبير والمتزايد من الديمقراطيات الناقصة، مثل: الهند، التي يتزايد استقلالها وثقلها في الشؤون العالمية، وظهرت هذه المعضلات في قمة بايدن عام (2021) من أجل الديمقراطية، والتي شملت جمهورية الكونغو الديمقراطية، وباكستان، وسنغافورة أو تركيا، ومما يزيد الأمور تعقيدًا، أنّه عندما يستشهد المسؤولون الأمريكيون بمفهوم التضامن الديمقراطي، فإنّ الكثير من دول العالم النامي يدركون أنّ هذا يعني التركيز على الديمقراطيات الغنية، وليس الفقيرة، وأنّ تجاهل الغرب لتحديات التنمية في دول الجنوب يعزز هذا الشعور (Maiko, 2021).

لقد أدّت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم المعضلة، بينما حافظت الدول الغربية على جبهة موحّدة في مواجهة غزو روسيا لأوكرانيا، حيث إنّ العديد من الاقتصادات الناشئة، والدول النامية تتخوف من اختيار الأطراف في حرب باردة جديدة، أو الالتفاف حول راية الديمقراطية، هذا صحيح حتى بالنسبة لديمقراطيات، مثل: الأرجنتين، والبرازيل، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وجنوب إفريقيا، التي اختارت جميعها، المزيج من الأسباب التاريخية والأيديولوجية والقومية والبراغماتية، والسعي إلى درجات مختلفة من عدم الانحياز، وفي حالة الهند، تشمل الدوافع العملية الحفاظ على روسيا كمصدر للعتاد العسكري، والطاقة منخفضة التكلفة، وكقوة موازنة إستراتيجية للصين. وفي اجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين عام (2022)، فشل وزير الخارجية أنطوني بلينكين في تجنيد هذه الدول –وكذلك الصين بالطبع– في عزل روسيا ومعاقبتها، وقد تكيّفت إدارة بايدن بحكمة، مع هذا المشهد الدبلوماسي، وأعادت صياغة المنافسة الجيوسياسية مع روسيا والصين بمهارة أقل من كونها تصادمًا مع أنظمة لا يمكن التوفيق بينها، بل كانت بمثابة دفاع عن نظام دولي قائم على القواعد، وأشار الرئيس بايدن إلى هذا التطور في خطابه الثاني للجمعية العامة للأمم المتحدة في (21 أيلول 2022)، الذي وصف الحرب في أوكرانيا على أنّها ليست صراعًا بين الاستبداد والديمقراطية، في حدّ ذاتها، بل إنّها اعتداء على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، المتمثلة في السيادة وعدم التدخل، وهو ما التزمت به جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بغض النظر عن نماذج الحوكمة المحلية الخاصة بها (Wilson's thinking, 2022).

بالنظر إلى هذا الواقع، يجب على الولايات المتحدة التعامل مع التعاون الدولي في المقام الأول، على أنّه لعبة دوائر متّحدة المركز، لذا فإنّ احتمالية اتخاذ إجراءات جماعية مكثفة، بما في ذلك التنسيق بشأن مسائل السياسة الحساسة، ستكون أكبر بين نادي منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية لديمقراطيات السوق المتقدمة، التي تميل إلى مشاركة المصالح والقيم الأساسية، وسيظل تحقيق اتفاق مماثل بشأن

معايير سلوك الدولة وقواعده، أكثر صعوبة في أطر عمل الميثاق الأكثر شمولاً في مثل هذه الأوضاع العالمية، ويجب على الولايات المتحدة وأقرب شركائها، ألّا يطمحوا إلى إعادة تشكيل العالم بالصورة الغربية، ولكن إلى تعزيز المبادئ الأساسية المُضمّنة في ميثاق الأمم المتحدة، والالتزامات الأخرى التي أقرتها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في العديد من الاتفاقيات متعددة الأطراف، وأن تدعم إستراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن مثل هذا النهج ذي الشقين: "تتضمن استراتيجيتنا لمعالجة التحديات المشتركة التي تتطلب تعاونًا عالميًا مسارين متزامنين"، فمن ناحية، ستعمل الولايات المتحدة "على إشراك جميع الدول والمؤسسات بشكل كامل للتعاون بشأن التهديدات المشتركة"، بما في ذلك الضغط من أجل إصلاح هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في الوقت نفسه، وسوف تضاعف أمريكا جهودها؛ لتعميق تعاون الشركاء ذوي التفكير المماثل، بدلًا من السماح بأن تكون التعددية رهينة القاسم المشترك الأدنى، وستسعى الولايات المتحدة لتسخير الجهود الإيجابية للمنافسة بين هذه النوادي، وجهود الميثاق للترويج للسباق نحو القمة، ويجب على أمريكا أن تلعب على ورقتي الشطرنج متعددة الأطراف (Brumfiel, 2022).

وترى الولايات المتحدة أنّ العلاقة مع أوروبا باتت تحتاج إلى مبادئ جديدة، تؤسس عليها الشراكة وتطوّرها، أمّا من منظور أوروبا، فلا يمكن أن تبقى مبادئ الشراكة القديمة القائمة على علاقة غير متكافئة، تميل لمصلحة الولايات المتحدة وتبعية أوروبا لها، هي القاعدة التي يبنى عليها رفع كفاءة النظام الدولي الحالي. وعليه، يمكن تعريف هذه الشراكة الجديدة بمفهوم الوحدة الإستراتيجية للغرب، وبالتالي التصرف كقوة جيوستراتيية موحدة إزاء القوى الصاعدة، التي تتحدّى هيمنة النظام الدولي الحالي، وتريد الولايات المتحدة في عملية تحسين آليات النظام الدولي على مفهوم توسيع القوة، عبر توزيعها على الدول الأوروبية الأساسية الشريكة في التحالف الأطلسي، ومن خلال الاستعانة بعدد من الوسائل والآليات التي ترمي إلى تحقيق إقامة نظام دولي، يضمن استمرار تأثيرها كقوة عظمى.

المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي الأحادي القطبية:

في ضوء الأزمات الدولية، يمكن توقع عدد من السيناريوهات المستقبلية، كأن تلجأ الولايات المتحدة إلى التحالف مع بريطانيا، التي ربما تستحدث طرفًا للتنافس مع القوى المركزية الكبرى، مثل: (الصين، وروسيا، وألمانيا وفرنسا)، واستنزاف طاقاتها في صراعات داخلية، أو تشتيت جهودها في مناطق عدة من العالم، أو إدخالها في سباق تسلح يأتي على حساب تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي الحدّ من فاعليتها في النظام العالمي، ويصبح من الصعوبة توقع تشكيل تحالفات دولية متبلورة في النظام الدولي، لكن قد يحدث توافق في قضايا، وتنافس بقضايا أخرى، وبالتالي يمكن توقع دخول قوى صاعدة فيه، مثل: (كندا، وأستراليا، والهند، واليابان إلى جانب الصين، وروسيا وبعض الدول الأوربية)، ومن أهم هذه السناريوهات الآتي بيانه:

السيناريو الأول: استمرار النظام الدولي أحادي القطبية:

يؤكد السيناريو استمرار التفوق الأمريكي داخل النظام الدولي، وذلك في ظلّ قدرته على فرض نفوذه وبسط سيطرته، وأنّ أمريكا وُلدت عظمى، وستظلّ عظمى بفضل نظامها الاقتصادي القوي على الرغم من الهزات التي شهدتها، وقدرة نظام الحوكمة الأمريكية على تخطي الأزمات، مهما كانت درجة خطورتها (Al-Hadidi, 2020)، فالولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي بمعدل (3%)، وهو أقل ممّا كانت عليه الحال في العقدين السابقين، أمّا الجانب العسكري، فإنّ تقديرات الإنفاق السنوي على التسليح الأمريكي في العقد المقبل، ستصل إلى نحو (800) مليار دولار، بينما ستصل في الصين إلى (300) مليار دولار، وأنّ القوة الاقتصادية الصينية ممثلة في استثمارات ومؤسسات صينية، أو في مبادرات إستراتيجية، مثل: مبادرة "الحزام والطريق" المدعومة بقوة؛ ستأخذ وقتًا أطول لتبني الصين مراكز قوة تستطيع منافسة الهياكل الاقتصادية الأمريكية، التي ما تزال تتحكم في الاقتصاد الدولي، أو حتى تستطيع تحدّي المصالح الأمريكية ذات النمو الواضح في العالم، أمّا بالنسبة للقوة العسكرية الصينية، فعلى الرغم من ازديادها فإنّها بعيدة عن تحدّي القوة الأمريكية، في أيّ منطقة ذات أهمية إستراتيجية، بما في ذلك شرق آسيا والجوار الصيني (Fukuyanız, 2020).

يتمتع نظام الحكم في الولايات المتحدة، بخاصية التصحيح التلقائي، والتي تمكنه من التكيف والتعايش مع الأزمات كيفما كان نوعها، وبالتالي يفرض أنماطًا معينة وجديدة من السلوك، تجعلها دائمًا على رأس الهرم العالمي، فالحوكمة الأمريكية، لم تواجه أزمة وجود، إذ يمكن القول إنّ التداعيات التي خلفها فيروس كورونا على مستوى النظام الدولي كانت آثارها واضحة، وكانت لها انعكاسات بالغة في السياسية الدولية، إلا أنّ ذلك لا يمكن أن يؤثر بشكل جذري في النظام العالمي، الذي تتربع على هرمه الولايات المتحدة الأميركية، وستبقى القوة المهيمنة على المستوى الدولي (Al-Shar'i, 2020).

وتنظر الولايات المتحدة إلى تنامي الدور الصيني بقدر من الحذر والترقب، وتأمل في انخراط القطب الصيني-الأسيوي المتصاعد في النظام الدولي القائم، دون المساس بأركانه وأليات عمله، وهذا ما أكد عليه الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما"، عندما قال إنّ بلاده "تريد أن ترى الصين ناجحة، لكن مع نموها، نريد منها أن تكون شريكًا في دعم النظام العالمي لا تقويضه (Lecrani, 2018)، وكون أمريكا القوة العالمية المهيمنة على النظام الدولي، بلا منافس حقيقي منذ ثلاثة عقود، ستعمل الولايات المتحدة على توظيف كل الإمكانات والوسائل

المتاحة؛ من أجل ضمان استمرار قيادتها للعالم لفترة زمنية لا تقلّ عن نصف قرن، وتحاول تفادي ارتكاب الأخطاء نفسها التي وقعت فيها الإمبراطوريات السابقة، والمؤكد أنّها لن تتنازل بسهولة عن المركز القيادي للعالم لفائدة دولة منافسة غير غربية مثل الصين، لا تقاسمها القيم والمصالح نفسها؛ لأنّ القوة المتنامية للصين تشكل من المنظور الأمريكي تهديدًا خطيرًا للنظام الدولي الحالي (Khashib,2019).

إنّ مؤشرات بقاء الوضع الراهن تبرز بوضوح من خلال التوجه الدولي، والمتغيرات الراهنة في العلاقات الدولية، والتي تؤيد بقاء الوضع الراهن، وعدم مجازفة الصين بتغييره؛ لأن ذلك لا يحقق تطلعها لضمّ تايوان، إلى جانب حساسية العلاقات القائمة بين الصين والولايات المتحدة، وحاجة المجتمع الدولي للأسواق الصينية، ولبقاء الإقليم الأسيوي الباسيفيكي مستقرًا، وتوقع الصين بالتدخل الأمريكي لصالح تايوان في مختلف المجالات؛ لأنّ الولايات المتحدة في النهاية لن تفرط أبدًا بورقة تايوان في ظلّ الظروف الراهنة وتزعمها للعالم، ولن تتيح للصين أن تنافسها على دور إقليمي أو دولي (Sinan, 2017).

شروط تحقيق السيناريو: هناك مجموعة من الشروط التي يحتاج السيناريو توافرها لضمان تحقيقه (Al-Mashakba & Miqdad, 2018):

1. اعتماد الولايات المتحدة إستراتيجية دفاعية تضمن حماية النظام الأحادي القطبية، بما يعكس سيطرة الولايات المتحدة وقيادتها للنظام الدولي، واستثمار إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية التي توفر لها المقدرة على تعزيز نفوذها العالمي.
2. حماية مقومات القوة في الاقتصاد الأمريكي، وزيادة قدرته على التعامل مع الأزمة المالية العالمية، واستمرار التفوق الأمريكي في عدد من المجالات المهمة، مثل: التكنولوجيا، والفضاء، والطاقة.
3. ضمان التفوق العسكري الأمريكي كأكبر قوة عالمية عسكرية، واستمرار تجاوز حجم الإنفاق العسكري الأمريكي حجم الإنفاق العسكري لدول العالم، واستمرار تجاوز حجم إنفاقها على بحوث العلوم العسكرية، ما ينفقه بقية العالم بأسره.

ومن أهم تداعيات السيناريو على النظام الدولي الاحادي القطبية الآتي:

1. تحجيم قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على القيام بدور فاعل مستقلّ في العالم كنظام دولي.
2. تراجع احتمال نشوب حرب عالمية؛ نظرًا للاختلال الكبير في توازن القوى العسكري العالمي لصالح الولايات المتحدة، واستمرار الحروب الإقليمية، مع وجود دور مهمّ للولايات المتحدة في توجيه مسار تلك الحروب.
3. بروز مؤشر المصلحة الوطنية باعتباره خطّ الأساس في إدارة العلاقات الدولية، فمن المتوقع استمرار التيارات الأيديولوجية داخل الدول، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنّ من المتوقع في حالة حدوث ذلك السيناريو؛ زيادة تأثير تيارات اليمين الأمريكي على السياسة الخارجية الأمريكية.

احتمال تحقق السيناريو: يستلزم بقاء النظام أحادي القطبية الأحادية، ارتباطه ارتباطًا قويًّا بين امتلاك القوة العسكرية والقوة الاقتصادية للدول الكبرى، وهو ما لا يتوافر بشكل كبير في حالة الولايات المتحدة، فهناك انتشار وتوزع لمصادر القوة الاقتصادية والعسكرية في النظام الدولي، وتعاني الولايات المتحدة من مشكلات اقتصادية بنيوية، تجعلها غير قادرة على الاستمرار في قيادة النظام الدولي، وإنّ أهم ما يميّز النظام الدولي الحالي أنّه في مرحلة انتقالية، ولم يتبلور بعد، بل إنّ هناك مَن يذهب إلى أبعد من ذلك، باعتبار أنّ الولايات المتحدة سائرة لا محالة نحو التفكك والتحلل، على غرار ما حدث للاتحاد السوفيتي؛ نتيجة لوجود تفاوت وخلل بين القوة الاقتصادية ونظيرتها العسكرية بهذا البلد، وهو التوقع الذي عبر عنه المفكر الفرنسي " ايمانيول تود"، في كتابه "ما بعد الإمبراطورية"، والذي سبق أن توقع انهيار الاتحاد السوفييتي في كتابه" السقوط الأخير" الصادر سنة (1976)، حيث أكد فيه أنّ "الإمبراطورية الأمريكية" بصدد الانهيار، بناء على تنامي أقطاب دولة منافسة لها سياسيًّا واقتصاديًّا، وفقدانها لدورها السياسي بعد رحيل الخصم الإستراتيجي: الاتحاد السوفييتي" (Khashib,2019).

وقد تأثرت القوة الأمريكية بتراجع نسبي وصعود لقوى دولية، هي: (الصين، روسيا، اليابان)، إلّا أنّه من المُرجّح عدم تمكن أيّ قوة من الانفراد بقمّة النظام العالمي، وبالتالي فإنّ استمرار الأحادية القطبية، مع صعود دولة بديلة للولايات المتحدة على قمة النظام الدولي، يعدّ أمرًا مستبعدًا في المنظور القريب، وإن تغير هيكل النظام الدولي إلى نظام ثنائي أو تعددي، لن يتم بالسرعة التي يتوقعها بعض الباحثين؛ وذلك لأن كثيرًا من تلك القوى الكبرى ذاتها لا ترغب في حدوث تغيير مفاجئ في الوضع القائم؛ نظرًا لكونها تعتمد على النظام الدولي القائم في تأمين رفاهيتها واستقرارها الاقتصادي والسياسي، وبالتالي فإنّها لا ترغب في التشويش على نظام يخدم مصالحها الوطنية، وهي مصالح مرتبطة بشكل وثيق بتدفق البضائع عبر الحدود، وتوفير الخدمات، والقوى البشرية، والطاقة، والاستثمارات، والتكنولوجيا، وهي تدفقات تؤدّي فيها الولايات المتحدة الأمريكية دورًا بالغ الأهمية.

السيناريو الثاني: النظام الدولي متعدد الأقطاب: يقوم السيناريو على حقيقة مفادها أنّ الولايات المتحدة ستبقى قوة سائدة، لكن أكثر ضعفًا في قيادتها للنظام العالمي، مع احتفاظها بالعديد من الامتيازات التي حققتها بعد عام (1990)، وقيادتها للنظام الدولي، ومن الممكن أن ينتج هذا السيناريو نظامًا دوليًّا ثنائي القطبية، ولكنّه هشّ إلى درجة كبيرة يطلق عليه دولي متعدد الأقطاب، فأزمة كورونا، والأزمة الأوكرانية؛ ستفضيان إلى تغيير واضح في هيكل النظام الدولي، حيث ستسرّع من التحول من نظام الأحادية القطبية، الذي تسيطر فيه الولايات المتحدة على التفاعلات الدولية، منذ انتهاء الحرب الباردة،

إلى نظام متعدد الأقطاب، الذي تكون فيه لروسيا والصين، أدوارٌ على الصعيد السياسي والاقتصادي، إلى جانب الولايات المتحدة، وهو ما يسهم في خلق التوازن والاستقرار في العلاقات الدولية (Aktay, 2020).

ولتعزيز هذا السيناريو تحت بند التضامن والتعاون الدولي، يجب توفر مجموعة من الشروط، أبرزها وضع حدّ للخلافات السياسية، سواء أكانت دولية أم محلية، وتخفيف عبء العقوبات الاقتصادية عن طريق تجميدها أو رفعها، بالإضافة إلى تكثيف الجهود من طرف المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، والدول المؤثرة في النظام الدولي، لوقف العمليات العسكرية في مناطق النزاع والصراع، لذلك فإنّ المصالح المتبادلة لا بدّ منها في ظلّ ما يشهده النظام الدولي من تحولات هيكلية، خصوصًا في شقّه الاقتصادي (Abdul Shafi, 2020).

ويتوقع هذا السيناريو أنّ عدّة دول كبرى، أو عدّة أقطاب رئيسة، سوف تستحوذ على موارد وإمكانات من القوة تكاد تكون متعادلة، وبما لا يتيح لإحداها هامشًا كبيرًا من التفوق على الدول الأخرى، حيث تنخفض مكانة الولايات المتحدة وقوتها انخفاضًا نسبيًّا، وترتفع، من جهة أخرى، مكانة القوة الأخرى وقوتها: (كالاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، والهند، واليابان)، وبهذا تتقارب تأثيرات هذه القوى ونفوذها، ولكن تفقد أيّة قوة واحدة منها ميزة الانفراد والقيادة على الأخريات، حيث تعاني كلّها من بعض المشكلات التي تحول دون انفرادها بالسيطرة على النظام الدولي، وكذلك فإنّ تقارب تلك القوى من حيث المقدرات القومية؛ سيحول دون تحول النظام الدولي إلى نظام ثنائي القطبية.

ب– شروط تحقيق السيناريو: من شروط تحقيق السيناريو ومتطلباته الآتي:

1. وجود العديد من القوى، هي: (الصين، روسيا، الهند، اليابان، الاتحاد الأوروبي)، التي لديها قدرة على الصعود كقوة عالمية.
2. تزايد حجم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة؛ بسبب إنفاقها العسكري الضخم، واستمرارها في تحويل مواردها من الحاجات الاجتماعية والسياسية، إلى الإنفاق على برامج أمنها القومي؛ مما سيؤثر على عجز الميزانية الأمريكية.
3. اهتزاز النفوذ السياسي الدولي للولايات المتحدة، خاصة تجاه حلفائها في أوروبا واليابان، وهو الأمر الذي بدأت إرهاصاته منذ نهاية الحرب الباردة، حيث كان تخوف حلفاء الولايات المتحدة من ضغوط القوة السوفييتية عليهم، يدفعهم لأن يضعوا أنفسهم تحت الحماية الأمريكية، وأن يقبلوا بدور سلبي في الشؤون الدولية، غير أن تراجع الاتحاد السوفييتي وزواله كدولة وكقوة عالمية، غيّر تمامًا من طبيعة الواقع والظروف التي منحت الولايات المتحدة هذا الموقع القيادي في النظام الدولي.

تداعيات السيناريو وأثره على النظام الدولي: من أهم تداعيات السيناريو انتقال مركز الجاذبية العالمية من الدول الغربية: (أمريكا، والدول الأوروبية، والصين، واليابان، وروسيا)، ومنافسة الدول الإقليمية للدول الكبرى على مستوى الأقاليم، وعلى مستوى بعض القضايا العالمية، وزيادة قدرة الوحدات الدولية (الصغيرة أو المتوسطة) على الحركة المستقلة، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة ضمان حماية الدول الصغرى والمتوسطة، إذ إنّه حينما تتفق مصالح الدول الكبرى، فإنّ تلك المصالح تكون لها الأولوية على مصالح الدول الصغرى والمتوسطة.

إمكانية تحقيق السيناريو: تشير المتغيرات الدولية المعاصرة إلى أنّ هذا السيناريو هو الأقرب إلى الحدوث، ولكن التفاعلات التي ستتم ما بين القوى الكبرى، هي التي ستحدّد ما إذا كانت التعددية ستأخذ شكلًا توافقيًّا أم تنافسيًّا.

شروط تحقق السيناريو: استمرار توتر العلاقات بين اليابان والصين؛ بسبب جزر سينكاكو، الواقعة بين أوكيناوا وتايوان، والمتنازع عليها بين البلدين، وكذلك استمرار الخلاف بين اليابان وروسيا حول جزر كوريل (شمال هوكايدو)، والتي ضمتها روسيا منذ عام (1945)، وترى اليابان أنّها جزء من أراضيها، واستمرار الاختلاف في طريقة التعامل ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي مع الصين، حيث يتوسع الاتحاد الأوروبي في إقامة علاقات مع الصين، دون تنسيق مع الولايات المتحدة.

ويقسم سيناريو التعددية القطبية إلى:

1. **التعددية القطبية التوافقية:** إنّ نظام التعددية القطبية سيتحول إلى رأسمالية منضبطة، تتوافق بشأنها الدول الرأسمالية الرئيسة، والدول ذات الاقتصادات المختلطة، وهو نظام يختلف اختلافًا جذريًّا عن الرأسمالية الطليقة غير المنضبطة. إنّ الرأسمالية المنضبطة تتيح للدولة، بل تطلب منها، وضع القواعد والأسس الضرورية لتحديد العلاقات الاقتصادية بين أصحاب المصلحة داخل النظام السياسي، وهي العلاقات التي تحكم دور البنوك المركزية في الرقابة المالية والنقدية على شؤون المال والاقتصاد، وفيما يأتي عرض لشروط سيناريو القطبية التوافقية ونتائجه (Al-Shar'i, 2020):

– حدوث توافق الدول الكبرى حول مصالحها السياسية والاقتصادية، والدعوة إلى التفاوض والمساومة والإجماع، على العكس من التنافس الذي ساد في مرحلة القطبية الواحدة.

– حماية القيم الديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان، كمكتسبات إنسانية يجب التعاون بين القوى الدولية لحمايتها.

– وسوف يترتب على السيناريو مجموعة من النتائج أهمها:

– توسيع صلاحيات دور المنظمات الدولية: (السياسة والاقتصادية والعسكرية)؛ لضمان عدم قيام الدول الكبرى بتوظيفها لخدمة مصالحها،

وتطوير الأمم المتحدة وعلى رأسها مجلس الأمن، من حيث التشكيل والاختصاصات.

- إمكانية قيام الدول الإقليمية المركزية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، بدور أكثر إيجابية في النظام الدولي، والتي لم تكن تستطيع القيام بها في ظلّ النظام أحادي القطبية.
- تراجع استخدام القوة العسكرية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، وتوظيف القوة الناعمة في تنفيذ الأهداف القومية للدول، وكذلك الأهداف الكونية المتعلقة باستقرار النظامين السياسي والاقتصادي.

2. التعددية القطبية التنافسية:

يقوم السيناريو على أساس قيام القوى الإقليمية بزيادة نفوذ التكتلات الاقتصادية الدولية، وزيادة حدّة التنافس فيما بينها، وسيترتب على هذا السيناريو الآتي:

- تحول الخلافات التجارية بين الدول الكبرى إلى خلافات سياسية، كما يظهر من الصراع بين الصين وأمريكا.
- اتباع الدول الكبرى لسياسة محاور، مثل: محاولات روسيا إنشاء مثلث إستراتيجي روسي صيني هندي، في مواجهة الولايات المتحدة.
- تراجع الأدوار التي تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية في حلّ الأزمات والنزاعات.
- تصاعد الخلافات الأمريكية والأوروبية حول مسائل تجارية، وحول حدود علاقة كلّ منهما مع الصين.

المبحث الثالث: مستقبل توظيف القوة الأمريكية في النظام الدولي:

تعد الولايات المتحدة القوة الأولى في العالم، وتبنى كلّ إستراتيجياتها على أساس القوة بكلّ أشكالها، وتوجهات الولايات المتحدة الأميركية للقوة، ومدى مقبولية هذه القوة لها، حسب ماهية مصالحها، والأوضاع الدولية والداخلية والاحتمالات المستقبلية للتوجهات القوة الأميركية في النظام الدولي، وهي كالآتي:

التوقع الأول: اتجاه الولايات المتحدة الأميركية نحو الاستمرار في ممارسات القوة في النظام الدولي:

يدور هذا الاحتمال المستقبلي على أنّ الولايات المتحدة سوف تستمر في ممارسات القوة والإكراه في النظام الدولي، بصرف النظر عن شكل هذه القوة وطبيعتها، على أساس أنّ الولايات المتحدة يحكمها مبدأ البرغماتية في التعامل مع الغير، ومن أجل تحقيق هدفها الإستراتيجي، وهو التربع على عرش الريادة الدولية، سوف توظف كلّ إمكاناتها من أجل منع أيّ طرف دولي منافس لها من الوصول إلى عرض الهرمية الدولية، ورغم أنّ الولايات المتحدة الأميركية لها هدف أساسي ودائم في النظام الدولي، وهو البقاء على رأس النظام الدولي والهيمنة عليه، ولكن متغيرات الواقع الفعلي الداخلي والخارجي، تفرض عليها بعض القيود التي تحول دون الاستمرار في ممارسات القوة، والاندفاع الكبير لممارسة التأثير على الدول، فإذا مارست الولايات المتحدة القوة في النظام الدولي، فإنها سوف تتجه إلى أساليب جديدة لنهج هذا الأسلوب، من خلال وسائل جديدة للتأثير، وابتكار أساليب جديدة للقوة الذكية، فضلًا عن انتهاج إستراتيجية جديدة تعرف باليد الخفية، والتي تصاغ حاليًّا في مراكز البحوث الأميركية، وبالتالي يمكن القول إنّ هذا الاحتمال المستقبلي، شبه محتمل الحدوث في النظام الدولي في الفترة القادمة والقريبة، أيضًا على اعتبار أنّ التوجهات الأميركية الحالية، يمكن وصفها بالتوجهات الاندفاعية الهجومية نحو التوسع، وهو ما أثبتته الأزمتان السورية والأوكرانية، والتوجه نحو شرق آسيا من أجل احتواء النفوذ الصيني، وبالتالي هي مؤشرات تدلّ على مدى قوة التوجهات الأمريكية نحو الهيمنة الدولية بكلّ الوسائل، وهنا يمكن أن يكون لجوء الولايات المتحدة إلى الاستمرار في استخدام القوة في النظام الدولي، وذلك بإحدى الوسائل الآتية (O'Hanlon, 2010):

1- احتمال توجه الولايات المتحدة إلى الاستمرار في استخدام القوة؛ من خلال التفرد في استخدام القوة بحكم أنّها قوة عالمية، حيث سوف تعتمد على النفوذ في ممارسة القوة والقيادة في النظام الدولي، على اعتبار أنّ للولايات المتحدة جملة من الأهداف العالمية، التي يتربع عليه هدف الهيمنة والبقاء في الهرمية الدولية، وبذلك فإنّه سوف تعمل على توظيف كلّ الإمكانات المتاحة؛ من أجل تحقيق مصالحها العالمية.

2- احتمال توجه الولايات المتحدة إلى الاستمرار في استخدام القوة في النظام الدولي، من خلال الشركة في الأمد القريب، وهو احتمال يقوم على اعتبارات داخلية وخارجية. فالداخلية منها تدور حول ضعف الاقتصاد الأمريكي، أمّا الاعتبارات الخارجية فتدور حول طبيعة المجتمع الدولي، الذي يفرض على الولايات المتحدة هذه السياسة؛ من خلال صعود القوى الكبرى، وضرورة أخذ دور لها في النظام الدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو ممارسة القوة بالشراكة؛ من خلال تفعيل دور الأحلاف العسكرية والاقتصادية، إضافة إلى تفعيل العلاقات الثنائية بين الدول، والتي توفّر للولايات المتحدة الأميركية تحقيق مصالحها العالمية.

التوقع الثاني: اتجاه الولايات المتحدة نحو التوسع في ممارسة القوة في النظام الدولي:

ينطلق هذه الاحتمال من أنّ الولايات المتحدة، سوف تتوسع في استخدام القوة في النظام الدولي بما يخدم مصالحها، ومتجاهلة بذلك أيّ قيود أو عراقيل تفرضها طبيعة النظام الدولي على سياساتها هذه، منطلقة بذلك من إمكانات القوة التي تمثلها، ومن خلال التفسير الواقعي لرؤيتها للنظام الدولي، وضرورة هيمنتها على العالم، وتحقيق الحلم الأمريكي الداعي إلى قيادته، ومن هذا المنطلق، فسوف تتجه الولايات المتحدة إلى التوسع في استخدام القوة، وعدم تفويت الفرصة من أجل تنفيذ أهدافها الخارجية (Matar, 2015).

احتمال توجّه الولايات المتحدة إلى التوسع في استخدام القوة؛ من خلال الوكلاء الإقليميّين، حيث ستسعى إلى الإحجام عن إدارة بعض القضايا التي تهمها بنفسها، لتعتمد بالمقابل على بعض القوى من أجل إدارة بعض الصراعات والأزمات بدلًا منها، وهذا يوفر لها تنفيذ أهدافها بأقلّ كلفة، وبالتالي فإنّ دور الولايات المتحدة في هذا الاحتمال يقتصر على توجيه القوى الموكل إليها تنفيذ بعض الأدوار في بعض القضايا.

التوقع الثالث:

سوف تتراجع الولايات المتحدة الأميركية عن ممارسات القوة في النظام الدولي، على اعتبار أنّها واجهت آثارًا سلبية انعكست على النظام الدولي، والذي أثر بشكل كبير في مكانة الولايات المتحدة الأميركية، ويعود التراجع عن ممارسة القوة لتحقيق هدفين أساسيين، يتمثل الأول في تحقيق نوع من التوازن الذاتي؛ من خلال الانطواء إلى الداخل، والوقوف على نقاط الضعف الداخلية لها، أما الهدف الثاني فيدور على المحافظة على ما تبقى من القوة الأميركية، والعمل على تحسينها؛ من خلال المعالجة الداخلية، والتي سوف تنعكس على تعضيد القوة الأميركية، ولذلك فإنّ تراجع الولايات المتحدة الأميركية عن ممارسة القوة في النظام الدولي لمدة نصف العقد القادم، هو مشهد شبه محتمل الحدوث، وذلك لأنّه من المستحيل أن تتراجع الولايات المتحدة الأميركية عن دورها العالمي في النظام الدولي، إلّا إذا فرض النظام الدولي هذا التراجع نتيجة قيام متغيرات تؤثر على هيكلية النظام الدولي، كقيام حرب بين القوى الكبرى، وهنا يتوقع أن تتراجع الولايات المتحدة عن استخدام القوة في النظام الدولي، إلّا أنّها ستبقى استخداماتها للقوة قائمة عبر إحدى الوسيلتين الآتيتين:

1. احتمال توجه الولايات المتحدة الأميركية إلى استخدام القوة، من خلال الشراكة مع بعض القوى والحلفاء الإستراتيجيين في النظام الدولي، على اعتبار أنّ الولايات المتحدة الأميركية تعاني من تراجع ملحوظ في النظام الدولي؛ الناجم عن الآثار السلبية الناتجة عن بعض السياسات الخاطئة في النظام الدولي، وبالتالي سوف تتّجه نحو الشراكة من أجل الإبقاء على المكانة التي تتمتّع بها في النظام الدولي.
2. احتمال توجّه الولايات المتحدة الأميركية إلى استخدام القوة، من خلال الوكالة لبعض الحلفاء، من أجل القيام ببعض المهام والوظائف التي كانت تقوم بها في السابق، وذلك بحكم المتغيرات الداخلية والخارجية، والتي أثرت في الولايات المتحدة الأميركية بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ وجّهتها نحو القيام بتوكيل بعض الدول؛ لتنفيذ مصالح أمريكيّة في المرتبة الأولى.

الخاتمة:

سعت الدراسة إلى بيان إستراتيجيات التعاون الدولية المستقبلية الأمريكية لتعزيز الأحادية القطبية، وعرض لأهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي، وواقع مستقبل التوجهات الأمريكية لاستخدام القوة في النظام الدولي، وتبين من خلال الدراسة أنّ القوة الامريكية بدأت تتراجع شيئًا فشيئًا؛ نتيجة بعض المشاكل الداخلية، إلى جانب تنامي قدرة الفعل للقوى الدولية الصاعدة، والتي بدأت تدخل ساحات التنافس والصراع الدولي متسلحة بمقومات قوة كبيرة، جعلت منها رقمًا يصعب على القوة الأمريكيّة تجاهله؛ مما أدى إلى حصول تشابك مصالح لقوى دولية وإقليمية في أغلب مناطق الصراع الدولي، وأصبح من المؤكد استحالة انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالتفاعلات الدولية، وذلك جعل التحليل العلمي والموضوعي، يرجح حصول تراجع في الأداء الإستراتيجي الأمريكي كخطوة أولى، تعقبها خطوة ثانية تتجسد بعملية انهيار شاملة للقوة الامريكية؛ نتيجة قوة الصدمة التي ستتلقاها بغض النظر عن مصدر تلك الصدمة، سواء من الداخل أو من الخارج، لأنّ المحصلة النهائية واحدة وهي الوصول إلى ما وصلت إليه الإمبراطوريات السابقة، عندما واجهت ظروفًا قاهرة اضعفت قوتها شيئًا فشيئًا، حتى انهارت وتركت ساحة التفاعلات الدولية إلى قوى دولية جديدة، لكي تمارس دورها في الصعود، وتسيّد الزعامة العالمية.

ومما سبق سيتم عرض نتائج الدراسة من خلال الإجابة عن تساؤلاتها وذلك وفق الآتي:

السؤال الأول: ما أهمّ إستراتيجيات التعاون الدولية المستقبلية الأمريكية، لتعزيز النظام الدولي الأحادي القطبية؟

وتبيّن من خلال الدراسة أنّه من المرجح أن تتضمّن السياسة الأمنية الخارجية والوطنية الفعلية، للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، مزيجًا من الإستراتيجيات للتعامل مع القوى الصاعدة في النظام الدولي، لأنّ الولايات المتحدة لديها مجموعة واسعة من الأهداف، وتحتاج إلى العمل وفق العديد من النماذج في وقت واحد، ولديها مصلحة متزامنة في تعزيز التعددية العالمية داخل الأمم المتحدة؛ لتعزيز التضامن القائم بين أقرب حلفائها للتفاوض على القواعد الأساسية لتعايش القوى العظمى وسلوكها؛ واستغلال التحالفات المرنة حسبما تقتضيه الظروف الدولية، لتعزيز نفوذها بالسيطرة على النظام الدولي، وأنّ صعود القوى الدولية من دون الولايات المتحدة، لا يقدم بديلًا حتى للأنموذج الليبرالي الغربي بشقيه السياسي والاقتصادي، وانعكاساتها على بلورة القوة الناعمة لهذا الأنموذج، وهذه الحقيقة تدعو إلى توقع استمرارية معينة في تأثير الولايات المتحدة خصوصًا، والقوى الغربية عمومًا على المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية.

السؤال الثاني: ما أهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي؟

وتبين من خلال الدراسة أنّ النظام الدولي الراهن يعتبر أحاديّ القطبية، لكنّه لا يخضع لهيمنة دولة منفردة، بل يخضع لهيمنة منظومة مكتملة، هي المنظومة الرأسمالية التي تعبّر عنها وتقودها الولايات المتحدة الامريكية، وأنّ نظام التعددية القطبية هو النظام السياسي الدولي

المتوقع مستقبلًا، وسيكون إمّا توافقيًّا أو تنافسيًّا، وفقًا للتفاعلات التي يمكن أن تتمّ فيما بين القوى الكبرى.

السؤال الثالث: ما مستقبل توظيف القوة الأمريكية في النظام الدولي؟ وتبين من خلال الدراسة أنّ العالم يعيش مرحلة التحول نحو التعددية القطبية التامة، والأكثر توقعًا وجود مراكز قوى إقليمية، تهيمن عليها القوى الكبرى. والنظام الدولي سيتجه إلى توسيع انتشار القوة، وأنّ كلًّا من القوى الكبرى ستتجه إلى بسط قوتها ووجودها في نظامها الإقليمي؛ لأنّ النظام العالمي سيكون أكبر مما تستوعبه قوة واحدة، وحتى الولايات المتحدة تراجعت لتتخذ مسار الانتقاء من بين الأقاليم في التفاعلات التي تديرها، ومثالها الاتجاه على تركيز تفاعلاتها في شرق آسيا، وإضعاف مكانة الشرق الأوسط، وأنّ تراجع القوة الأمريكية سيخلق فرص تقدّم أمام القوى الدولية المنافسة لها، وفي حال نهاية القوة الأمريكية؛ ستتوجه القوى الدولية المُرشّحة للقيادة العالمية نحو البحث عن شركاء وحلفاء وأصدقاء؛ بهدف تشكيل تكتل دولي، والتكتل الأقوى هو الذي يعتلي قمة الهرمية الدولية.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي بما يلي:

- لا بدّ من أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بواجباتها الدولية تجاه أعضاء النظام الدولي، وأن تعيد الثقة بقدرتها على إدارة الأزمات والصراعات التي تهدّد الأمن والسلم الدوليين.
- تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تكون أكثر حنكة في استخدام مواردها الحالية، والعمل على تطوير خطط وبرامج وميزانيات تنفذ ضمن إستراتيجية عملية وفعالة من حيث التكلفة؛ لمواجهة التحدي الصيني والروسي، وأخرى مصمّمة لدعم حلفائها في مختلف دول العالم.
- إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إطالة أمد النظام الدولي أحادي القطبية؛ فعليها التركيز على بناء الشراكات الإستراتيجية وتعزيزها، بطرق تتخطّى المجال الضيق للمنافسة الأمريكية المباشرة مع الصين وروسيا.
- على الولايات المتحدة توظيف إستراتيجيات التعاون والتحالف والتفاوض مع القوى الدولية المؤيدة لها في النظام الدولي؛ لتعزيز قدراتها على حماية النظام الدولي الأحادي القطبية، ومواجهة القوى الصاعدة في النظام، وخصوصًا روسيا والصين.
- من الأهمية بمكان القيام بدراسات بحثية ومنهجية من قبل الباحثين في المنطقة العربية، حول مستقبل النظام الأحادي وتداعياته على الدول العربية.
- على صانعي القرار في الدول العربية تحليل قدرات الولايات المتحدة على مواجهة القوى الدولية، لمنافسة واستغلال مواردها في التأثير على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

14. Bertrand d (1967), The Art of Conjecture, ,N.Y. passim.
15. Brumfiel, G (2022). What Inspectors Will Look for at Ukraine's War-Damaged Zaporizhzhia Nuclear Plant, NPR, August 31, 2022, https://www.npr.org
16. Christopher S & Ethan B. (2022). U.S. Strategy and Economic Statecraft, Carnegie Endowment for International Peace, April 2022, https://carnegieendowment.org
17. Clark, I (1989). The Hierarchy of States: Reform and Resistance in the International Order, Cambridge: Cambridge University Press, p8.
18. Data from United Nations Peacekeeping (2022), https://peacekeeping.un.org.
19. Doughenty, J (1976). The Study of the global system, New York: Free press.
20. Feltman, J (2020). China's Expanding Influence at the United Nations—and How the United States Should React, Brookings Institution, September 2020, https://www.brookings.edu.
21. Fukuyanız, F (2020). The China Challenge: What kind of Regime Does China Have?, The Imeril'un (20) Interest.
22. Funding the United Nations (2022). How Much Does the U.S. Pay?, Council on Foreign Relations, April 4, 2022, https://www.cfr.org.
23. Gabriel, F (2018)Crisis Management in Foreign Affairs, Gearing Crisis Situations, Greek Foreign and Defence Policy, 4 (2), 1-16.
24. Gallois, P (1968), Strategy for the Nuclear Age, translated by Muhammad Samih Al-Sayyid, Damascus, Moral Guidance Department in the Syrian Army.
25. Grain Exports a 'Beacon of Hope (2022). amid Ukraine War—Guterres, United Nations, July 22, 2022, https://news.un.org
26. Kara C & Stewart M (2022). UN Security Council Enlargement and U.S. Interests, Council on Foreign Relations, December 2022, https://www.cfr.org.
27. Khairallah, A. (2019), The impact of the development of the concept and elements of power on the transformations of the international system, Journal of Financial and Business Research, 155-174.
28. Khashib, J. (2019). The Chinese Rise among the New Realists, Cairo: Egyptian Institute for Studies.

References:

1. Abdel Khaleq, A. (1996). The New World Order: Realities and Illusions, **International Politics**, 32(124), April 1996, 40-65.
2. Abdel-Hay, W. (1992). Future Studies in International Relations, Marrakesh: Oyoun Publishing and Distribution.
3. Abdel-Wahab, A. (2022), The future stability of the international system through hegemony in light of the law of power and the rise of competition, Journal of Law and Human Sciences, 15 (1), 1906-1924.
4. Abdul Shafi: A (2020). The Corona epidemic and the structure of the international system, dimensions and repercussions, Cairo: Egyptian Institute for Studies.
5. Aktay, Y. (2020). Why are some people upset by Turkey's success in confronting Corona?, Al Jazeera Net, available at the link /bit.ly/3bGtQUB
6. Al-Baldawi, A. (2008). Methods of scientific research and statistical analysis, planning research, collecting and analyzing data manually and using the SPSS program, Amman, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution.
7. Al-Hadidi, A. (2020). Corona and Politics: Rethinking the Traditions of the Global Order, available at: bit.ly/3ki1fZ9
8. Al-Jalali, Z. (2021), Challenges to American hegemony in light of new international changes, unpublished master's thesis, Near East University.
9. Al-Khalayla, A. (2001). Arabs and influence in the global system, Journal of International Studies, 1 (21), 80-110.
10. Al-Mashakba, A., Miqdad, P. (2018). The new international order in light of the emergence of rising powers, 1991-2016, Humanities and Social Sciences Studies, 45 (2), 265-284.
11. Al-Saadoun, H. (2002). The chaos of the new world orders and its effects on the Arab regional order, Amman: Arab Vanguard House.
12. Al-Shar'i, B. (2020). The future of international relations after the Corona pandemic, General View, dated June 8, 2020, available at the link bit.ly/33fWybl
13. Barouh, M, (2015) International relations and crisis management international relations, Austria: Kepler University of Linz.

29. Lecrani, E. (2018). The position towards the international system: China and the transformations of the current international system, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
30. Lisa, M & Simmons, B (1998). Theories and Empirical Studies of International Institutions, International Organization, 52 (4), 50-75.
31. Maiko, I (2021). The D10 Initiative and Japan: Options for Expanding the Coalition of Democracies," Nippon, August 16, 2021, https://www.nippon.com.
32. Matar, H. (2015). American Foreign Policy: The Necessity of Retreat, Hammurabi Journal of Studies, Issue (4), 20-35.
33. Michael J & Miranda P, (2022). Alternative Options for U.S. Foreign Policy Toward the International Order, Santa Monica, CA: RAND Corporation..
34. National Security Strategy (2022), The White House, October 2022, https://www.whitehouse.gov
35. New York Times, (2022), https://www.nytimes.com
36. Nye, J. (2016). Has the American Century Ended? Translated by: Muhammad Ibrahim Al-Abdullah, Riyadh: Obeikan Library.
37. O'Hanlon, M. (2010). New American Military Doctrine, Future Horizons Magazine, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Issue (7), 100-125.
38. Patrick, S (2018). The Sovereignty Wars: Reconciling America with the World, Washington, DC: Brookings Institution Press.
39. Preamble of the UN Charter (2022), available on: https://www.un.org/en/about-us/un-charter/preamble.
40. Rabie, M & Muqallad, E. (1993), Encyclopedia of Political Science, Kuwait: Kuwait University.
41. Roach, J. (2010). Countering Piracy off Somalia: International Law and International Intuitions, The American Journal of International Law, 104 (3), 397-416.
42. Saleem, J. (2023), A Critical Study of Power Theory in International Relations, Journal of the College of Politics and Economics, Issue (18), 294-317.
43. Secretary-General's Address to the General Assembly (2022). United Nations, September 20, 2022, https://www.un.org/sg.
44. Selim, M. (1998). Foreign Policy Analysis, Cairo: Egyptian Nahda Library.
45. Sidiropolous, E (2022). How Do Global South Politics of Non-Alignment and Solidarity Explain South Africa's Position on Ukraine, Brookings Institution, August 2, 2022, https://www.brookings.edu
46. Sinan, M. (2017). The Quadrilateral Dialogue is a Mechanism for Curbing Chinese Influence in Southeast Asia, Event Trends Magazine, Future Center for Advanced Research and Studies, Abu Dhabi, Issue (24), 50-85.
47. Smith, D (2022). Where Is the Security?' Zelensky Tells Home Truths to UN Security Council," Guardian, April 5, 2022, https://www.theguardian.com.
48. Stephen, H & Simmons, B (1987).Theories of International Regimes, International Organization, 41 (3), 491-517
49. Stewart M. (2020) Hard Realities about the U.N. on its Troubled 75th Anniversary, World Politics Review, September 21, 2020, worldpoliticsreview.com
50. Stewart M. (2021) The Four Contending U.S. Approaches to Multilateralism Under Biden, May 24, 2021, https://www.worldpoliticsreview.com.
51. United Nations, July 1, 2020, https://news.un.org/en/story/2020/07/1067552.
52. Verma, P & Gladstone, R (2021). Diplomacy is Back': Linda Thomas-Greenfield Is Confirmed as Biden's U.N. Envoy, New York Times, February 23, 2021.
53. Walker, S, (1987), Role Theory and Foreign Policy Analysis, Duke University Press, Duke University, Policy Studies.
54. Wilson's thinking (2022), Breaking the Heart of the World: Woodrow Wilson and the Fight for the League of Nations, Cambridge: Cambridge University Press.
55. Zakaria, M. (2022). The impact of the balance of power on the restructuring of a unipolar system, an analytical study of the current international transformations, Political Orbits, 6 (1), 193-206.